

محتويات

الصفحة

1	الفصل الأول التطورات الاقتصادية الدولية
1	مقدمة
2	النمو والأسعار
4	التجارة والمدفوعات
7	الدين العام الخارجي والتدفقات المالية إلى الدول النامية
9	أسعار الفائدة
9	أسعار الصرف
11	ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم (2001-1996)
12	ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم (2001-1996)
13	ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة (2001-1996)
14	ملحق (4/1) : معدلات نمو حجم التجارة في العالم (2001-1996)
15	ملحق (5/1) : التغير في شروط التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية-السلع والخدمات (2001-1996)
16	ملحق (6/1) : حجم الديون الخارجية على الدول النامية والمتحولة وخدمتها (2001-1996)
17	ملحق (7/1) : الاحتياطيات الدولية للدول النامية باستثناء الذهب (2001-1996)
18	ملحق (8/1) : أسعار الفائدة - سعر الفائدة الرسمي (2001-1996)
19	ملحق (9/1) : أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار (متوسط الفترة) (2001-1996)

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية

مقدمة

شهد عام 2001 استمرار حالة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي التي بدأت في الظهور خلال النصف الثاني من العام السابق، إذ انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.5 في المائة خلال عام 2001 بعد أن كان قد بلغ 4.7 في المائة خلال عام 2000. وقد أسهم في الأداء الاقتصادي الضعيف خلال هذا العام عدد من العوامل أهمها استمرار ضعف أداء قطاع التكنولوجيا الذي كان أحد الأسباب الرئيسية للنمو خلال الأعوام السابقة، وتفاقم حالة عدم التوافق بين المستهلكين في الدول الصناعية الرئيسية، وحدوث اختلالات هيكلية ومالية في بعض منها، وأخيراً أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ألقت بظلالها على أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الأخير من العام. ويلاحظ أن الأداء الضعيف للنمو قد صاحبه ارتفاع في معدلات البطالة في عدد من الدول الصناعية، واستقرار عام في الأسعار. كما تجدر الإشارة إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي قد أثر بدوره على أداء التجارة العالمية في السلع والخدمات، فترجع حجمها بمعدل -0.2 في المائة خلال عام 2001، بعد أن كانت قد سجلت نمواً ملحوظاً خلال العام السابق بلغ معدله 12.4 في المائة.

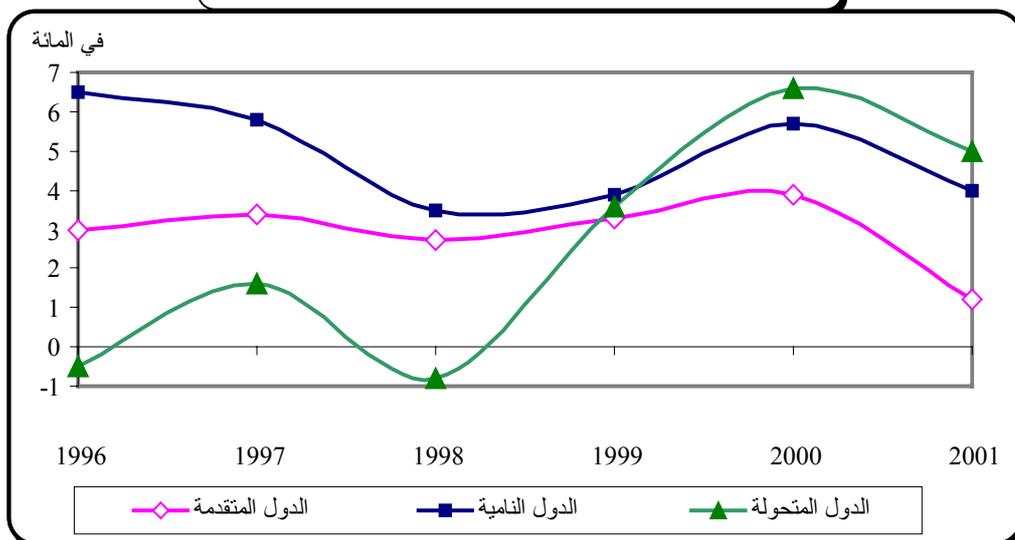
وفيما يتعلق بالديونية الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية والمتحولة وأعباء خدماتها، فمن الملاحظ عدم ازدياد أرصدة الديون وتدفقات خدماتها بصورة ملحوظة خلال عام 2001، إلا أن الأداء الضعيف للتجارة خلال العام قد أدى إلى ارتفاع نسبة مدفوعات خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات بصورة عامة وهو ما يشير إلى ارتفاع في أعباء الديونية الخارجية. وعلى العكس من ذلك، أدى نمو الاحتياطيات الدولية للدول النامية بصورة ملحوظة، والذي جاء كمحصلة لتطورات التجارة والمدفوعات والتدفقات الرأسمالية لها وعدم نمو وارداتها بالمستوى نفسه، إلى ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات خلال العام.

وبالنسبة لأسعار الفائدة والصراف، فإن من الملاحظ أن تطورات أسعار الفائدة قد عكست اتجاه الدول الصناعية الرئيسية نحو استخدام سياسات نقدية أقل تشدداً من أجل الخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي، حيث تراجعت أسعار الفائدة بصورة عامة خلال عام 2001. أما بالنسبة لأسعار صرف العملات الرئيسية أمام الدولار فقد أظهر معظمها تراجعاً خلال العام. وفي هذا الشأن، كان تراجع الين الياباني ملحوظاً، الأمر الذي عكس محاولات الحكومة اليابانية لتشجيع الصادرات.

النمو والأسعار

تراجع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي خلال عام 2001 ليصل إلى 2.5 في المائة، بعد أن كان قد بلغ 4.7 في المائة خلال عام 2000، وهو أعلى مستوى يسجله خلال العقدين الماضيين. وقد جاء التباطؤ الاقتصادي العالمي انعكاساً لأداء الدول المتقدمة أساساً التي تراجع النمو الاقتصادي فيها كمجموعة ليصل إلى 1.2 في المائة خلال عام 2001 مقارنة مع 3.9 في المائة خلال عام 2000. أما مجموعتي الدول النامية والدول المتحولة، فلم تشهد اقتصاداتها مثل هذا التراجع الملحوظ، حيث بلغت معدلات النمو للمجموعة الأولى 4.0 في المائة، وبلغت للمجموعة الثانية 5.0 في المائة مقابل 5.7 و6.6 في المائة في العام السابق للمجموعتين على التوالي.

الشكل (1): معدلات النمو الحقيقي في الدول المتقدمة والدول النامية والدول المتحولة 2001-1996



وفيما يتعلق بالدول المتقدمة، كان الأداء الاقتصادي ضعيفاً بصفة خاصة في كل من الولايات المتحدة واليابان، حيث تراجع معدل النمو بالنسبة للولايات المتحدة من 4.1 في المائة خلال عام 2000 إلى 1.2 في المائة خلال عام 2001، بينما تراجع بالنسبة لليابان من نمو موجب بلغ معدله 2.2 في المائة إلى نمو سالب بلغ معدله -0.4 في المائة خلال هذين العامين على الترتيب. والجدير بالذكر أن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي كان قد بدأ منذ النصف الثاني من عام 2000 وذلك بعد انحسار موجة التفاؤل مع تدهور أداء قطاع التكنولوجيا وتراجع الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي نتيجة للسياسة النقدية المتشددة التي أدت إلى ارتفاع سعر الفائدة الرسمي إلى 6.4 في المائة بنهاية العام. وعلى الرغم من انتهاج الولايات المتحدة سياسة نقدية أقل تشدداً خلال عام 2001 أدت إلى تراجع سعر الفائدة الرسمي إلى 1.8 في المائة بنهاية العام، إلا أن حالة عدم التفاؤل التي سادت المستثمرين والمستهلكين لم تساعد على إنعاش الاقتصاد الأمريكي، ثم تبع ذلك أن تقاوم الوضع بصفة خاصة بعد إحداث 11 سبتمبر 2001. أما في اليابان، فقد جاء الأداء

الاقتصادي الضعيف خلال عام 2001 استمرراً لحالة الركود التي شهدتها خلال الأعوام الماضية والتي نتجت عن عدد من العوامل الداخلية والخارجية تمثل أهمها في حالة فقدان الثقة من جانب المستهلكين في أداء الاقتصاد والضعف الهيكلي المستمر في الجهاز المصرفي ومشكلات المديونيات المستحقة له على الشركات اليابانية وتزايد حدة المنافسة الخارجية للمنتجات اليابانية. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن اليابان قد سعت جاهدة للخروج من حالة الركود من خلال انتهاج سياسة نقدية أدت إلى الوصول بأسعار الفائدة إلى المستوى الصفري، إلا أن استمرار حالة عدم الثقة بالاقتصاد واتجاه مستويات الأسعار للتراجع المستمر قد أضعف من الأثر المتوقع لتطبيق تلك السياسات.

أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فإنه وعلى الرغم من تشابه اتجاهات النمو الاقتصادي فيها مع الاتجاه في الاقتصاد الأمريكي، وكذلك تشابه بعض العوامل المؤثرة على هذه الاقتصادات، إلا أن من الملاحظ أن حالة التباطؤ في دول الاتحاد الأوروبي كانت أقل حدة، وأن الأداء اختلف ما بين دول الاتحاد. ففي حين كان الاقتصاد الألماني والاقتصادات المرتبطة به مثل الاقتصاد الهولندي والبلجيكي أشد الاقتصادات تعرضاً للتباطؤ داخل دول الاتحاد، يلاحظ أن الأداء الاقتصادي في أيرلندا وفرنسا وبريطانيا وأسبانيا واليونان كان أفضل من المتوسط للاتحاد ككل.

وفيما يتعلق بالدول المتقدمة الأخرى، فقد تباين أدائها الاقتصادي أيضاً. ففي حين تباطأ أداء الاقتصاد الكندي متأثراً بأداء الاقتصاد الأمريكي بصورة عامة، تباطأت بعض الاقتصادات الأوروبية خارج الاتحاد وبعض الاقتصادات الآسيوية متأثرة بأداء قطاع التكنولوجيا، كما هو الحال بالنسبة لفنلندا والسويد وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، وحققت اقتصادات استراليا وكوريا ونيوزيلندا أداءً فوق المتوسط.

والجدير بالذكر أن الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية الرئيسية قد أثر بشكل مباشر على معدلات البطالة، إذ ارتفعت معدلات البطالة في كل من الولايات المتحدة واليابان وكندا، بينما سجلت معدلات البطالة تراجعاً في فرنسا والمملكة المتحدة.

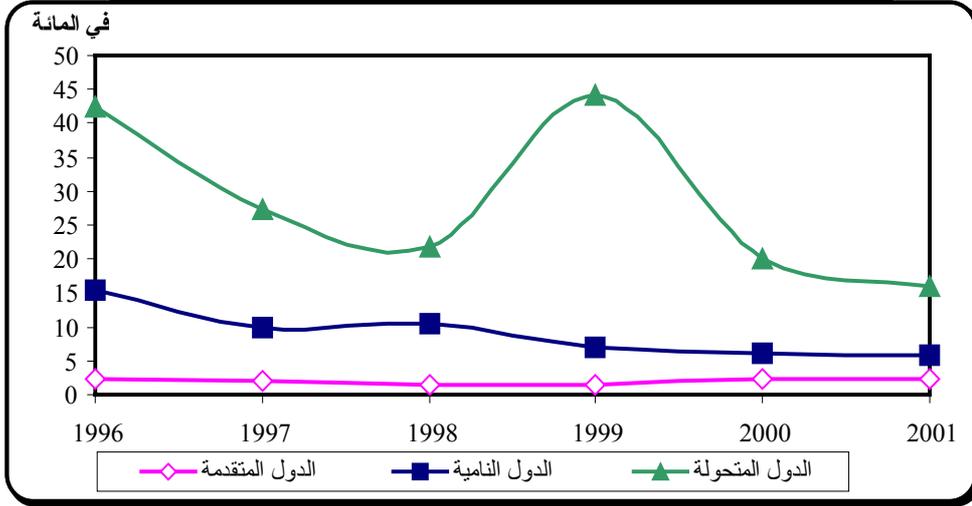
وفيما يتعلق بالدول النامية، فقد كانت معدلات الأداء الاقتصادي فيها خلال عام 2001 أفضل نسبياً من الدول المتقدمة، كما سبقت الإشارة إليه، وإن كان هذا الأداء قد تباين وفقاً للأقاليم الجغرافية. ففي الوقت الذي كان أداء اقتصادات الدول النامية الأفريقية والآسيوية مرتفعاً نسبياً، خاصة في كل من الصين والهند، كان أداء اقتصادات دول الشرق الأوسط وتركيا ومالطا كمجموعة، وأداء الدول النامية في نصف الكرة الغربي متدنياً. ويعزى التباطؤ في مجموعة دول الشرق الأوسط إلى عدم استقرار الحالة الأمنية فيها وإلى تطورات الطلب العالمي على البترول. أما بالنسبة لدول نصف الكرة الغربي، فقد ساهم في التباطؤ فيها ارتباطها الملحوظ بالاقتصادين الأمريكي والياباني بالإضافة إلى مشكلات هيكلية ومالية في بعض دول هذه المجموعة.

أما بالنسبة للدول المتحولة فقد مثل أداء اقتصاداتها، وهو الأفضل بين مجموعات الدول خلال عام 2001، استمراراً للأداء المتميز الذي شهدته خلال الأعوام السابقة نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها هذه الدول، بالإضافة إلى

الانتعاش في الطلب المحلي خاصة في روسيا وبعض دول الاتحاد السوفييتي سابقاً. كما ساهم في هذا الأداء ارتفاع الصادرات النفطية بالنسبة لدول آسيا الوسطى وانتعاش الأنشطة الزراعية والصناعية كما هو الحال بالنسبة لأوكرانيا.

وفيما يتعلق بتطورات الأسعار المحلية، يلاحظ الاستقرار النسبي لمعدلات التضخم على مستوى الدول المتقدمة كمجموعة، حيث بلغ 2.2 في المائة خلال عام 2001، بالمقارنة مع 2.3 في المائة خلال عام 2000. وفي الدول النامية، تراجع معدل التضخم بصورة طفيفة ليصل إلى 5.7 في المائة بالمقارنة مع 6.1 في المائة، بينما تحسن أداء الدول المتحولة نسبياً ليصل معدل التضخم فيها إلى 15.9 في المائة بالمقارنة مع 20.2 في المائة خلال العامين المذكورين على التوالي.

الشكل (2): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية والدول المتحولة 2001-1996



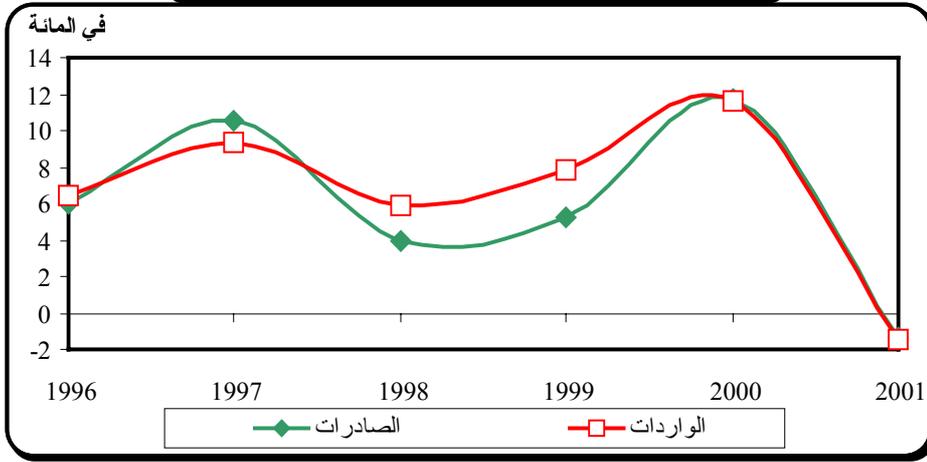
ومن الملاحظ أن تطورات معدلات التضخم قد تباينت في الدول داخل المجموعات. فبالنسبة للدول المتقدمة تراجع معدل التضخم في الولايات المتحدة واستمر تراجع الأسعار في اليابان، في حين ارتفع معدل التضخم بصورة طفيفة في دول الاتحاد الأوروبي. وشمل تراجع معدل التضخم في الدول النامية أفريقيا والشرق الأوسط ونصف الكرة الغربي، بينما ارتفع في الدول النامية الآسيوية.

التجارة والمدفوعات

أدى التراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2001 إلى انكماش حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بمعدل -0.2 في المائة. ويأتي هذا التراجع بعد عام من نمو ملحوظ لحجم التجارة العالمية بلغ 12.4 في

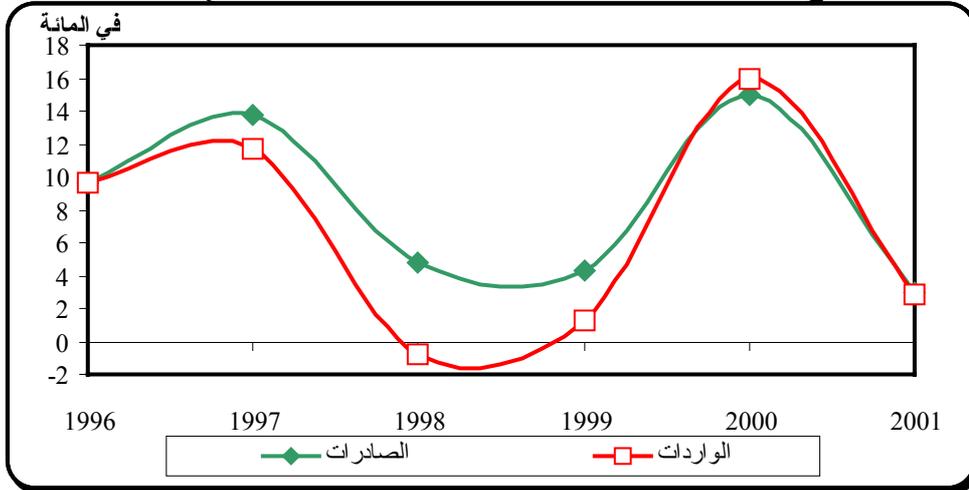
المائة ويعتبر الأعلى خلال فترة تزيد عن عقدين. ويرجع التراجع في حجم التجارة العالمية خلال عام 2001 إلى عدد من العوامل منها التراجع الملحوظ في نشاط تكنولوجيا المعلومات الذي أثر على صادرات الدول المصدرة لها خاصة في آسيا، وأثر تراجع النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة على الطلب على النفط والسلع الأولية الأخرى، الذي أثر بدوره على صادرات الدول النامية بصفة عامة. كما أن من هذه العوامل أحداث 11 سبتمبر التي كان لها أثر على التجارة الدولية في السلع والخدمات في الربع الأخير من عام 2001، حيث تراجعت أنشطة الطيران والسياحة وارتفعت تكاليف التأمين البحري والجوي.

الشكل (3): معدلات نمو التجارة في الدول المتقدمة
2001-1996



أدت التطورات سابقة الذكر إلى تراجع ملحوظ في حجم التجارة في جميع مجموعات الدول، وإن كان قد ظهر بدرجة أكثر حدة في مجموعة الدول النامية. ففي الدول النامية انخفض معدل نمو الصادرات من 15 في المائة عام 2000 إلى 3.0 في المائة في عام 2001، وانخفض معدل نمو الواردات من 16 في المائة إلى 2.9 في المائة خلال العامين المذكورين على التوالي. أما بالنسبة للدول المتقدمة، فإنه وبعد أن سجلت الصادرات معدل نمو بلغ 11.7 في المائة وسجلت الواردات معدل نمو بلغ 11.6 في المائة عام 2000، انكمش حجم الصادرات بمعدل 1.3 في المائة كما انكمش حجم الواردات بمعدل 1.5 في المائة خلال عام 2001.

الشكل (4): معدلات نمو التجارة في الدول النامية
2001-1996



ومن الملاحظ بالنسبة للدول الصناعية أن تراجع حجم التجارة في السلع والخدمات تركز أساساً في اليابان والولايات المتحدة، وأن التراجع في حجم التجارة في كندا والدول الآسيوية حديثة التصنيع حدث نتيجة تأثره بالتباطؤ الاقتصادي الذي حدث في اليابان والولايات المتحدة. وقد سجلت هذه الدول انكماشاً في الصادرات والواردات بلغ أقصاه بالنسبة للصادرات في اليابان (-6.5 في المائة)، وبالنسبة للواردات في الدول الآسيوية حديثة التصنيع (-7.0 في المائة). أما بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فقد حققت أداء أفضل نسبياً، حيث بلغ معدل نمو الصادرات 2.1 في المائة، والواردات 0.9 في المائة. وقد تحقق الأداء الأفضل لصادرات الاتحاد أساساً بسبب نمو الصادرات الألمانية بمعدل قوى نسبياً، وإن كان أقل من معدله المتوقع في العام السابق (4.7 في المائة مقابل 13.2 في المائة).

أما بالنسبة للتجارة السلعية للدول النامية وفقاً للمجموعات، فيلاحظ تراجع حجم صادرات الدول المصدرة للنفط بصورة طفيفة بلغت -0.1 في المائة، بينما ارتفع حجم وارداتها بمعدل 8.4 في المائة. وعلى العكس من ذلك، سجلت الدول النامية غير المصدرة للنفط ارتفاعاً في حجم صادراتها بلغ 3.3 في المائة، في حين أن حجم وارداتها لم يرتفع إلا بمعدل 0.8 في المائة.

كما يلاحظ من التوزيع الجغرافي أيضاً أنه بالنسبة لحجم الصادرات السلعية، فقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وتركيا ومالطا أدنى معدل نمو نظراً لتأثرها بدرجة ملحوظة بالأزمة الاقتصادية التي مرت بها تركيا والتي أدت إلى تراجع وارداتها بحوالي الربع خلال عام 2001. بينما سجلت دول نصف الكرة الغربي أعلى معدل نمو. وبالنسبة لحجم

الواردات السلعية، فقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وتركيا ومالطا أدنى معدل نمو أيضاً، بينما سجلت الدول الآسيوية أعلى معدل.

وفيما يتعلق بشروط التبادل التجاري، فقد تدهورت بالنسبة للدول النامية بصفة عامة، حيث تراجع بمعدل -2.8 في المائة، مقابل ارتفاع بلغ 7.0 في المائة خلال العام السابق. وعلى العكس من ذلك، فقد حققت شروط التبادل التجاري للدول المتقدمة ارتفاعاً طفيفاً بلغ 0.2 في المائة خلال عام 2001، بعد أن كانت قد تراجعت بمعدل -2.2 في المائة في العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع شروط التبادل التجاري للدول النامية كان واضحاً بالنسبة لمصدري السلع الأولية، حيث سجلت الدول المصدرة للنفط تراجعاً في شروط التجارة بلغ معدله -10.5 في المائة، بينما سجلت الدول النامية المصدرة للسلع الأولية بصفة عامة تراجعاً بلغ معدله -3.1 في المائة. وبالنظر إلى مجموعات الدول، فإن من الملاحظ أن تراجع شروط التبادل التجاري كان ملحوظاً بالنسبة للشرق الأوسط وتركيا ومالطا ودول أفريقيا جنوب الصحراء والدول النامية في نصف الكرة الغربي، بينما كان محدوداً بالنسبة للدول النامية الآسيوية خاصة الصين والهند. أما بالنسبة للدول المتقدمة، فقد حققت الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا تحسناً نسبياً في شروط التبادل التجاري، بينما سجلت اليابان والمملكة المتحدة وكندا والدول الآسيوية حديثة التصنيع تراجعاً طفيفاً، واستقرت شروط التبادل التجاري نسبياً بالنسبة لألمانيا.

وبالنسبة للمدفوعات، فقد تحسن وضع ميزان الحساب الجاري للدول المتقدمة حيث انخفض العجز فيه بأكثر من الربع، وذلك من 256.2 مليار دولار في عام 2000 إلى 186.4 مليار دولار في عام 2001. أما بالنسبة للدول النامية، فقد انخفض فائض ميزان الحساب الجاري إلى أقل من النصف وذلك من 65.6 مليار في عام 2000 إلى 27.3 مليار دولار في عام 2001. ويلاحظ بالنسبة للدول المتقدمة أن انخفاض العجز قد نتج أساساً عن تراجع عجز الحساب الجاري الأمريكي من 444.7 مليار دولار عام 2000 إلى 417.4 مليار دولار عام 2001، وتحول العجز في الحساب الجاري لدول الاتحاد الأوروبي الذي بلغ 28.3 مليار دولار عام 2000 إلى فائض بلغ 28.5 مليار دولار عام 2001 نتيجة للتحسن في وضع الحساب الجاري لدى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. هذا، وقد فاق التحسن في الحساب الجاري للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي التراجع الذي حدث في الحساب الجاري بالنسبة لليابان، فكان حصيلته التحسن العام في الحساب الجاري بالنسبة للدول الصناعية. أما بالنسبة للدول النامية، فقد كان التراجع في ميزان الحساب الجاري عاماً ومتوازناً نسبياً عبر مجموعات الدول وفقاً للتقسيم الجغرافي.

الدين العام الخارجي والتدفقات المالية إلى الدول النامية

تراجع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية في عام 2001 بنسبة طفيفة بلغت 0.8 في المائة عن مستواه في العام السابق، ليصل رصيد الدين إلى 2,190.4 مليار دولار. وقد حدث ذلك في الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي الدين في ذمة الدول المتحولة بنسبة طفيفة أيضاً بلغت 0.4 في المائة ليصل الرصيد إلى 362.9 مليار دولار. أما بالنسبة لمدفوعات خدمة الدين، فقد ارتفعت في الدول النامية بنسبة طفيفة لم تتجاوز 0.2 في المائة حيث بلغت

352.3 مليار دولار في عام 2001، بينما ارتفعت بدرجة أكبر في الدول المتحولة بلغت 5.4 في المائة لتصل إلى 50.9 مليار دولار خلال العام.

وفيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية وفقاً للمجموعات الجغرافية، يلاحظ أن رصيد الدين قد تراجع بصورة أكبر في النصف الغربي من العالم وأفريقيا عما هو الحال بالنسبة لدول الشرق الأوسط وتركيا ومالطا، بينما ارتفع بصورة ضئيلة بالنسبة للدول النامية في آسيا. وفي نفس الوقت، تراجعت مدفوعات خدمة الدين أيضاً للدول النامية في النصف الغربي من العالم وأفريقيا، بينما ارتفعت بالنسبة لدول الشرق الأوسط وتركيا ومالطا وللدول النامية في آسيا. والجدير بالذكر أن التطورات في المديونية الخارجية وخدمتها على مستوى الأقاليم كانت متنسقة مع أنشطة مبادرة الهيبك الخاصة بالدول الفقيرة عالية المديونية (HIPC) التي طرحت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي استقادت منها 26 دولة منها 22 دولة أفريقية وأربع دول من النصف الغربي من العالم. وتهدف الحزم المقدمة في إطار المبادرة إلى تخفيض ما يصل إلى 40 مليار دولار من المديونية الخارجية لتلك الدول، وهو ما يعادل تقريباً نصف الرصيد القائم من مديونيتها.

وفيما يتعلق بنسبة مدفوعات خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات، والتي تعتبر أحد مقاييس عبء المديونية، يلاحظ ارتفاعها بالنسبة لكافة مجموعات الدول ما عدا الدول في النصف الغربي من العالم، مما يعكس أثر تباطؤ معدلات النشاط الاقتصادي والتجارة العالمية، والذي أدى إلى عدم ظهور آثار انخفاض خدمة الدين بالنسبة لدول أفريقيا أساساً وعدم انعكاسها كتخفيض لعبء المديونية وفقاً للمؤشر المذكور.

الاحتياطيات الدولية

أدت محصلة تطورات التجارة والمدفوعات والتدفقات الرأسمالية للدول النامية إلى استمرار نمو احتياطياتها الدولية خلال عام 2001، وبما يشكل استمراراً للظاهرة التي بدأت منذ بداية السبعينيات. وقد بلغ معدل ارتفاعها خلال هذا العام 11.5 في المائة لتصل إلى 804.9 مليار دولار، الأمر الذي عكس بصورة خاصة ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار المباشر للدول النامية بمعدل 18.6 في المائة، وتراجع صافي التدفقات الاستثمارية الخارجة الأخرى بمعدل -66.2 في المائة، وهو ما أحبط التراجع الذي شهدته تلك الدول في رصيد الحساب الجاري خلال العام. ومن الملاحظ أن ارتفاع الاحتياطيات قد تحقق بالنسبة لكافة مجموعات الدول ما عدا دول النصف الغربي من العالم. وقد سجلت أفريقيا أعلى ارتفاع بلغت نسبته 19.9 في المائة، تلتها آسيا بنسبة 17.1 في المائة، ثم مجموعة دول الشرق الأوسط وتركيا ومالطا بنسبة 8.6 في المائة. ونظراً لأن نسب نمو الاحتياطيات الدولية قد فاق نسب نمو الواردات من السلع والخدمات لمعظم مجموعات الدول، فقد ارتفعت معدلات تغطية الاحتياطيات للواردات على مستوى كافة المجموعات الجغرافية ما عدا دول نصف الكرة الغربي حيث ظلت ثابتة عند مستوى 42.2 في المائة. ففي أفريقيا، ارتفعت نسبة التغطية من 32.2 في المائة في عام 2000، إلى 44.9 في المائة في عام 2001، وارتفعت في الدول الآسيوية من 52.1 في المائة إلى 60.4 في المائة، وفي مجموعة دول الشرق الأوسط وتركيا ومالطا من 63.7 في المائة إلى 70.4 في المائة.

أسعار الفائدة

عكست تطورات أسعار الفائدة الرسمية المرتبطة بوضع السياسات الاقتصادية في الدول الصناعية الرئيسية، وكذلك أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل محاولات تلك الدول الخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي من خلال انتهاج سياسات نقدية أقل تشدداً. ونظراً لأن حالة التباطؤ الاقتصادي كانت أكثر وضوحاً بالنسبة لأمريكا الشمالية واليابان، فإن من الملاحظ أن انخفاض أسعار الفائدة حدث في كل من الولايات المتحدة وكندا بدرجة كبيرة وذلك في الوقت الذي وصل فيه سعر الفائدة الاسمي في اليابان إلى الصفر. أما بالنسبة لمجموعة دول اليورو والمملكة المتحدة فكان انخفاض أسعار الفائدة أقل حدة.

أسعار الصرف

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي خلال عام 2001 مقابل عملات الدول الصناعية الرئيسية بالمقارنة بعام 2000. والجدير بالذكر أن ارتفاع سعر صرف الدولار كان محدوداً نسبياً أمام العملات الرئيسية الأوروبية، حيث بلغت نسبته الارتفاع 3.2 في المائة بالنسبة للمارك الألماني و 3.1 في المائة بالنسبة للفرنك الفرنسي، وهو الأمر الذي أدى أساساً إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو بنسبة 3.2 في المائة. كما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة 5.3 في المائة. أما بالنسبة لليين الياباني فكان الارتفاع ملحوظاً حيث بلغت نسبته 12.7 في المائة، الأمر الذي يعكس جهود الحكومة اليابانية للخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي من خلال السماح بتراجع الين الياباني تشجيعاً للصادرات.

تطورات عام 2002

شهدت بداية عام 2002 حدثين اقتصاديين رئيسيين هما طرح عملة اليورو للتداول وتفاقم أزمة الأرجنتين. ففيما يتعلق باليورو، شاركت 12 دولة أوروبية في بداية العام بعملية طرح اليورو واستبدال عملاتها المحلية به. ويلاحظ أن تلك العملية قد تمت بسلاسة على الرغم من حجمها الكبير وأن الآثار الاقتصادية لطرح اليورو لم تكن ملموسة في الأجل القصير، وإن كان من المتوقع أن يكون لها إيجابياتها من حيث شفافية الأسعار والتنافسية والتكامل بين دول المجموعة في الأجل الطويل. أما بالنسبة لأزمة الأرجنتين، فإنه ونظراً لتفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية بها في بداية العام، فقد اضطرت الأرجنتين للتخلي عن ربط سعر صرف البيزو الأرجنتيني بالدولار بنسبة 1:1، وهو الأمر الذي استمر لحوالي عشر سنوات. كما أدت الأزمة إلى تخلف الأرجنتين عن سداد أقساط مديونيتها الخارجية وإلى اتخاذ إجراءات لمنع هروب العملة والدخول في مفاوضات متعثرة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية للوصول إلى برنامج إصلاحي اقتصادي ومالي للخروج من الأزمة. وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات المبدئية بحدوث عدوى من الأزمة الأرجنتينية إلى الدول المجاورة وربما الأسواق الناشئة في مناطق أخرى لم تحدث، ويبدو أن آثارها على باقي الدول محدودة،

وذلك سواء على الأوضاع الداخلية لتلك الدول أو من حيث التخوف من الاستثمار في أوراقها المالية في الأسواق العالمية.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، شهدت بداية عام 2002 بوادر عودة الانتعاش للاقتصاد العالمي، وبداية استعادة الثقة بين المستهلكين والمستثمرين، الأمر الذي يشير إلى احتمال تحقيق نمو اقتصادي عالمي أقوى خلال عام 2002 مقارنة بالعام السابق وأن يصاحب ذلك عودة الانتعاش للتجارة العالمية.

وعلى الرغم من توقع تحسن الأداء الاقتصادي خلال عام 2002 في معظم الأقاليم، إلا أنه يتوقع للبعض منها أن يحقق أداء أقل من المتوسط، مثل اليابان ودول أمريكا اللاتينية، نتيجة للمشكلات الهيكلية التي واجهتها خلال السنوات القليلة الماضية.

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم
(2001 - 1996)

(نسب مئوية)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
2.5	4.7	3.6	2.8	4.2	4.0	العالم
1.2	3.9	3.3	2.7	3.4	3.0	الدول المتقدمة
1.2	4.1	4.1	4.3	4.4	3.6	الولايات المتحدة
1.7	3.4	2.7	3.0	2.6	1.7	الاتحاد الأوروبي
0.4-	2.2	0.7	1.0-	1.8	3.6	اليابان
1.3	5.9	5.8	1.2	4.6	4.2	دول متقدمة أخرى
4.0	5.7	3.9	3.5	5.8	6.5	الدول النامية
3.7	3.0	2.6	3.4	3.1	5.6	أفريقيا
5.6	6.7	6.1	4.0	6.6	8.3	آسيا
2.1	5.8	1.0	3.9	5.6	4.8	الشرق الأوسط وتركيا
0.7	4.0	0.2	2.3	5.2	3.6	نصف الكرة الغربي
5.0	6.6	3.6	0.8-	1.6	0.5-	الدول المتحوّلة ⁽¹⁾

(1) دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً.
المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2002 .

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم
(2001 - 1996)

(نسب مئوية)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
2.2	2.3	1.4	1.5	2.1	2.4	الدول المتقدمة
2.8	3.4	2.2	1.5	2.3	2.9	الولايات المتحدة
2.6	2.3	1.4	1.5	1.8	2.5	الاتحاد الأوروبي
0.7-	0.8-	0.3-	0.6	1.7	0.0	اليابان
2.4	2.2	1.0	2.6	2.4	3.2	دول متقدمة أخرى
5.7	6.1	6.9	10.6	10.0	15.4	الدول النامية
12.6	14.2	12.3	10.9	14.6	30.2	أفريقيا
2.6	1.9	2.5	7.7	4.8	8.3	آسيا
17.2	19.6	23.7	28.1	28.3	29.6	الشرق الأوسط وتركيا
6.4	8.1	8.9	9.8	12.9	21.2	نصف الكرة الغربي
15.9	20.2	44.1	21.8	27.3	42.5	الدول المتحولة ⁽¹⁾

(1) دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة
(2001 - 1996)

(نسب مئوية)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
						معدل البطالة
6.0	5.9	6.4	6.8	6.9	7.1	الدول المتقدمة
6.0	5.0	5.8	6.4	6.6	6.8	الدول الصناعية الرئيسية
4.8	4.0	4.2	4.5	4.9	5.4	الولايات المتحدة
5.0	4.7	4.7	4.1	3.4	6.4	اليابان
7.9	7.9	8.6	9.3	9.9	8.9	المانيا
9.0	9.5	11.2	11.8	12.3	12.3	فرنسا
9.5	10.6	11.4	11.8	11.7	11.6	إيطاليا
5.1	5.6	6.0	6.3	7.1	8.2	المملكة المتحدة
7.2	6.8	7.6	8.3	9.1	9.6	كندا
6.1	6.2	7.3	8.1	7.8	8.1	دول متقدمة أخرى
7.7	8.2	9.1	9.9	10.6	10.8	الإتحاد الأوروبي
						نمو التوظيف
0.5	1.5	1.3	1.0	1.5	1.0	الدول المتقدمة
0.2	1.2	1.1	1.0	1.4	0.8	الدول الصناعية الرئيسية
0.1-	1.3	1.5	1.5	2.3	1.5	الولايات المتحدة
0.5-	0.2-	0.8-	0.6-	1.1	0.4	اليابان
0.2	1.6	1.2	1.1	0.2-	0.3-	المانيا
1.5	2.3	1.9	1.3	0.6	0.1	فرنسا
2.1	1.9	1.3	1.1	0.4	0.5	إيطاليا
0.8	1.0	1.3	1.1	2.0	1.1	المملكة المتحدة
1.1	2.6	2.8	2.7	2.3	0.8	كندا
1.2	2.6	2.1	1.1	1.5	1.7	دول متقدمة أخرى
1.2	2.0	1.8	1.9	0.9	0.7	الإتحاد الأوروبي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : معدلات نمو حجم التجارة في العالم
(2001 - 1996)

(نسب مئوية)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
						العالم
0.2-	12.4	5.3	4.2	10.5	6.8	إجمالي التجارة
						الدول المتقدمة
1.3-	11.7	5.2	4.0	10.5	6.0	الصادرات
1.5-	11.6	7.8	5.9	9.3	6.4	الواردات
						الدول النامية
3.0	15.0	4.3	4.8	13.8	9.6	الصادرات
2.9	16.0	1.3	0.8-	11.7	9.6	الواردات

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (5/1) : التغيير في شروط التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية
(السلع والخدمات)
(2001 - 1996)

(نسب مئوية)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
0.2	2.2-	0.1-	1.4	0.6-	0.2-	الدول المتقدمة
2.8-	7.0	4.5	6.7-	0.7-	1.8	الدول النامية

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (6/1) : حجم الديون الخارجية على الدول النامية والمتحولة وخدماتها
(2001 - 1996)

متوسط الفترة	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
							إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)
2,125.0	2,190.4	2,208.1	2,239.8	2,195.4	2,036.8	1,944.8	الدول النامية
289.6	276.1	277.6	289.9	289.8	290.8	300.1	أفريقيا
671.7	675.8	674.9	702.2	696.9	669.3	615.4	آسيا
439.0	486.1	486.7	468.9	452.0	404.6	383.0	الشرق الأوسط وتركيا
724.6	752.4	768.9	778.8	756.7	672.1	646.3	نصف الكرة الغربي
339.2	362.9	361.4	359.7	362.7	311.1	301.3	الدول المتحولة
							مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات)
25.2	23.2	22.7	27.4	27.2	24.5	24.2	الدول النامية
21.1	17.8	17.4	20.2	22.4	21.2	24.1	أفريقيا
15.9	14.7	14.2	16.7	18.3	15.1	15.4	آسيا
15.2	14.0	12.2	15.4	16.7	14.6	17.3	الشرق الأوسط وتركيا
53.5	50.7	51.5	61.0	55.5	52.3	47.0	نصف الكرة الغربي
13.8	14.5	14.5	17.2	14.7	11.2	11.2	الدول المتحولة

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (7/1) : الاحتياطات الدولية للدول النامية باستثناء الذهب
(2001 - 1996)

(مليار دولار أمريكي)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
804.9	721.9	664.4	637.1	634.2	577.2	الدول النامية
63.9	53.3	42.0	41.3	43.0	31.4	أفريقيا
394.5	336.9	322.9	289.8	264.9	246.5	آسيا
190.2	175.1	145.3	144.5	156.1	142.5	الشرق الأوسط وتركيا
156.2	156.6	154.2	161.5	170.3	156.9	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (8/1) : أسعار الفائدة
(سعر الفائدة الرسمي)
(2001 - 1996)

(نسب مئوية)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
3.8	4.8	4.1	4.3	4.8	5.2	الدول المتقدمة*
1.8	6.4	5.3	4.7	5.5	5.3	الولايات المتحدة
0.0	0.2	0.0	0.3	0.4	0.4	اليابان
3.3	4.8	3.0	مجموعة دول اليورو
4.0	6.0	5.5	6.3	7.3	5.9	المملكة المتحدة
2.2	5.8	4.8	5.1	4.3	3.0	كندا

* الأرقام تمثل متوسط حسابي بسيط لأسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل الواردة في المصدر.
المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (9/1) : أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار (متوسط الفترة)
(2001 - 1996)

(وحدات العملة مقابل دولار واحد)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	
2.1840	2.1170	1.8330	1.7600	1.7340	1.5050	المارك الألماني
0.6944	0.6596	0.6180	0.6039	0.6105	0.6402	الجنيه الأسترليني
7.3240	7.1010	6.1490	5.9000	5.8370	5.1160	الفرنك الفرنسي
121.5000	107.8000	113.9000	130.9000	121.0000	108.8000	اليين الياباني
1.1173	1.0823	0.9372	0.8929	0.8817	0.7880	اليورو*

* الإيكو حتى عام 1998 .
المصدر: مصدر الملحق (1/1) .